

فان احاطة الاثر بمنه الطريق فيه واخذ في الايمان بالاتفاق **قال الباب الثالث**  
**الثالث في الامامة** **اقول** لما فرغ من الباب الثاني شرع في الباب الثالث  
 في الامامة وذكر فيه ثمة مباحث الاول في وجوب نصب الامامة **الثاني** في صفات  
 الامة **الثالث** فيما يخص نصب الامامة **الرابع** في اقامة الدليل على ان الامام الحق  
 بعد الرسول ولم يوجد غيره **الخامس** في فضل الصحابة **المبحث الاول**  
 في وجوب نصب الامامة **الامامة** عبارة عن خلافة شخص من الصحابة المرسل في  
 اقامة قواعد الدين الشرع و حفظ حوزة الامة مع وجوب اتباعه على كونه الامة  
 وقد اختلف الامة في وجوب نصب الامام ووجب الامامة والامامة على نصب  
 الامام على الدعوى ووجب المعتزلة والسردية نصب الامام على ما فعلوا  
 ووجب اصحابنا نصب الامام على ما ساءوا ولم يوجبوا الخوارج نصب الامام  
 مطلقا لا على العموم ولا على الكسوة ولا على التمام مقامان بيان وجوب نصب  
 الامام على ما ساءوا وبيان عدم وجوبه على الدعوى اما الاول اربابان وجوبه علينا  
 سماع فلان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع الا بنصب الامام وكلها يدفع  
 ضررا لا يدفع الا به وهو واجب فنصب الامام واجب اما الصنف فلاننا تعلم  
 بالضرورة ان النكاح اذا كان لهم رئيس قام فحقوقه عناية ويرجعون نوابه كان  
 حالهم في التخرج عن الضرب والتعاسد لهم باذا لم يكن بهذا الرئيس وان البلد  
 اذا اشرف عن رئيس قام باجر الطاعة وعينها عن السبات ويدور ارباب النخلة  
 في

عن المستضعفين **عليه السلام** في علمهم الشيطان لظهور صفاته لظهوره في العصيان  
 وشاع المبرح والمخرج فثبت ان نصب الامام يدفع ضررا لا يدفع الا به والامام  
 فلان وضع الضرر عن النفس تعدد الامكان واجبه باجماع الانبياء واتفاق العقلاء  
 وما يدفع ضررا لا يدفع الا به فهو واجب لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب  
 قيل صفوة هذا الدليل عقليته من باب الحسن والتجسس وكراهه اوضاع عقلاء من  
 الصنف والاول ان يعتمد فيه على قولهم في طبعه العلم والاطمئنان والاول  
 الامر متمم فان قيل يعتمد نصب الامام مفسدا ايضا اذ ربما استكف النكاح  
 عن طاعة غيره لانه العباد اور بما سئل عن الناس في طبعهم اور بما يجازي في دفع  
 المعارض وتعدته راسه الامر يدعى في نصب من النفس ما لم يقدرا الاضطرارا  
 الخاصصة اذ لا يخفى انه لو كان ثابتا لكانت اجازة لكلها الاضطرار مبرورة فان هذه  
 الاضطرارات الخاصصة من نصب الامام اذ هو ملك مفسد اذ الرتبة عليها بالكلية  
 الخاصصة من عدم نصب الامام يكون مبرورة فليست وريكة كثيرة لا اجازة الشر  
 التعليل كثيرة واما الثاني اربابان عدم وجوبه على الدعوى فلما ثبت ان الواجب على التمام  
 شئ بل هو الواجب الكلي في اذ ان بين النعمان شئ الطوبى وان نصب الامام  
 واجب علينا سماع الدعوى **قال** اصحبت الامامية باه لطف **اقول** اصحبت  
 الامامية على ان نصب الامام واجب على الدعوى بان نصب الامام وكلها ماسو  
 لطف واجب على الدعوى انما نصب الامام لطف فلان اذا كان للنكاح الامام كان

نصب الامام

عن المستضعفين